

Distr.: General  
31 July 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٨ (د) من جدول الأعمال المؤقت\*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد

الكلي: السلع الأساسية

## الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية

## تقرير الأمين العام

موجز

يبرز هذا التقرير، الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩١/٧٠، آخر اتجاهات وتوقعات أسواق السلع الأساسية العالمية، ويحلل دوافعها الرئيسية. ويبين أن عام ٢٠١٦ شهد نهاية اتجاه نزولي دام خمس سنوات في أسعار السلع الأساسية التي زادت زيادة كبيرة خلال تلك السنة. بيد أن انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٧ يشير الشكوك حول ما إذا كان قد حدث تراجع حقيقي في الاتجاه. وعلى الرغم من أن الزيادات في الأسعار عام ٢٠١٦ كانت بمثابة أخبار سارة بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، فإن أسعار السلع الأساسية لا تزال عامةً أقل بكثير من قيمتها التي بلغت ذروتها في عام ٢٠١١. وعلى النحو المبين في إطار جلسة تحاور بشأن الاتجاهات السائدة في أسواق السلع الأساسية وآفاقها نظمتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦، التنوع عنصرٌ أساسي من عناصر الاستراتيجية التي تنتهجها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل الحد من هشاشتها تجاه تقلبات أسعار السلع الأساسية وصدماها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.



## أولا - مقدمة

١ - أعدت هذا التقرير الذي يتناول الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩١/٧٠. ويحلل التقرير التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية، مع التركيز على اتجاهات الأسعار ومحدداتها. والفئات الرئيسية الثلاث للسلع الأساسية المشمولة في هذا التقرير هي: (أ) السلع الزراعية، بما فيها الأغذية، والمشروبات المدارية، والبدور الزيتية والزيوت النباتية، والمواد الخام الزراعية؛ و (ب) المعادن والخامات والفلزات؛ و (ج) الطاقة، بما في ذلك النفط والغاز والفحم.

٢ - ويقدم التقرير أيضاً موجزاً للمناقشات والدروس المستخلصة من جلسة التحاور المتعلقة بالاتجاهات والتوقعات في أسواق السلع الأساسية التي عُقدت في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وبالإضافة إلى ذلك، يشدد التقرير على أهمية التنوع، والتحديات الرئيسية التي يواجهها التنوع في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

## ثانياً - تطورات السوق فيما يتعلق بالفئات الرئيسية للسلع الأساسية

### ألف - لمحة عامة

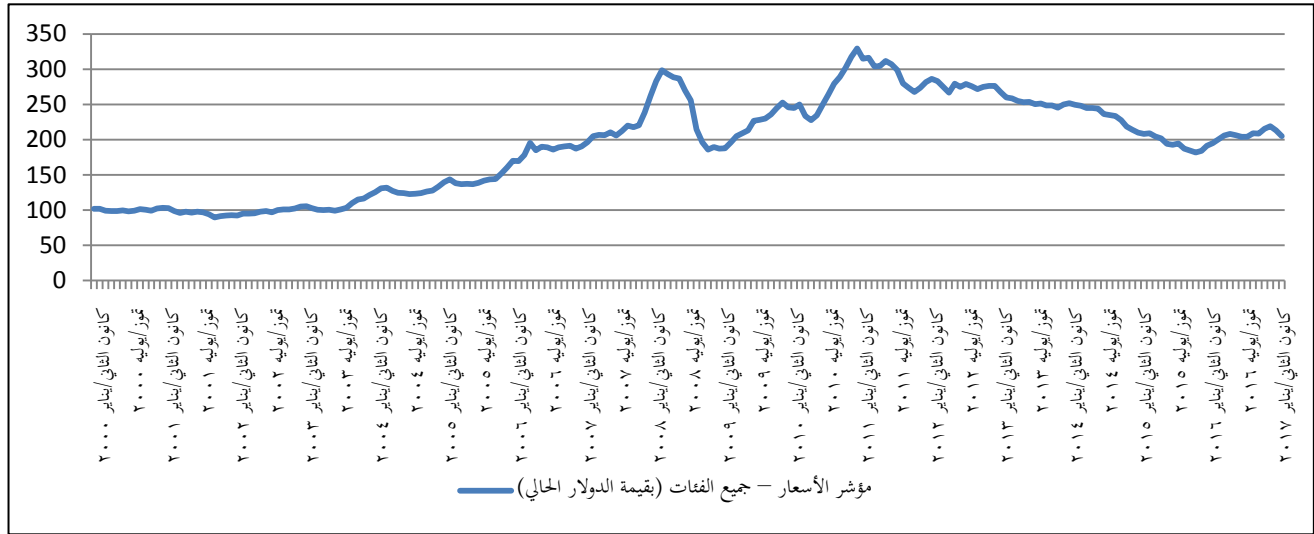
٣ - بعد بلوغ أدنى مستويات انخفاض دام خمس سنوات في بداية عام ٢٠١٦، اتجهت أسعار السلع الأساسية اتجاهها تصاعدياً حتى أوائل عام ٢٠١٧. وبلغ مؤشر الأونكتاد للأسعار الاسمية للسلع الأساسية غير النفطية<sup>(١)</sup> ٢١٨,٨ نقطة في شباط/فبراير ٢٠١٧، وهو ما شكل زيادة قدرها ٢٠,٤ في المائة عن قيمتها المسجلة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وهي ١٨١,٨ نقطة (انظر الشكل الأول). ومع ذلك، تشير أحدث البيانات المتاحة من أجل إعداد هذا التقرير إلى أن أسعار السلع الأساسية أخذت في الانحسار مرة أخرى؛ إذ بلغ مؤشر الأونكتاد للأسعار الاسمية للسلع الأساسية غير النفطية ٢٠٥,٢ نقطة في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وعلى وجه الإجمال، لا تزال أسعار السلع الأساسية أقل بكثير مما كانت عليه في ذروة الطفرة الأخيرة في السلع الأساسية (انظر الشكل الأول).

٤ - وكان انتعاش أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠١٦ مدفوعاً في المقام الأول بمعوقات العرض وأوجه عدم اليقين بشأن النواتج، التي أثرت بصفة خاصة في أسعار الفلزات والسلع الأساسية الزراعية. وأسفرت الأحوال الجوية السيئة المتصلة بظاهرة النينيو عن أوجه العجز في النواتج بالنسبة للسلع الأساسية الزراعية مثل زيت النخيل والأرز والبن. وأعاق توريد المعادن والخامات والفلزات تقلص إنتاج مناجم النحاس والنيكل والزنك. وبعد انفراج ظروف عرض العديد من السلع الأساسية الزراعية والمعادن، يبدو أن الاتجاه التصاعدي في أسعار السلع الأساسية قد توقف في عام ٢٠١٧.

(١) يشمل مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية الاسمية غير النفطية الفئات الفرعية التالية للسلع الأساسية: كل الأغذية (الطعام والمشروبات المدارية، والبدور الزيتية والزيوت النباتية)، والمواد الخام الزراعية والمعادن والخامات والفلزات.

الشكل الأول

مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية غير النفطية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - نيسان/أبريل ٢٠١٧) (١٠٠=٢٠٠٠)

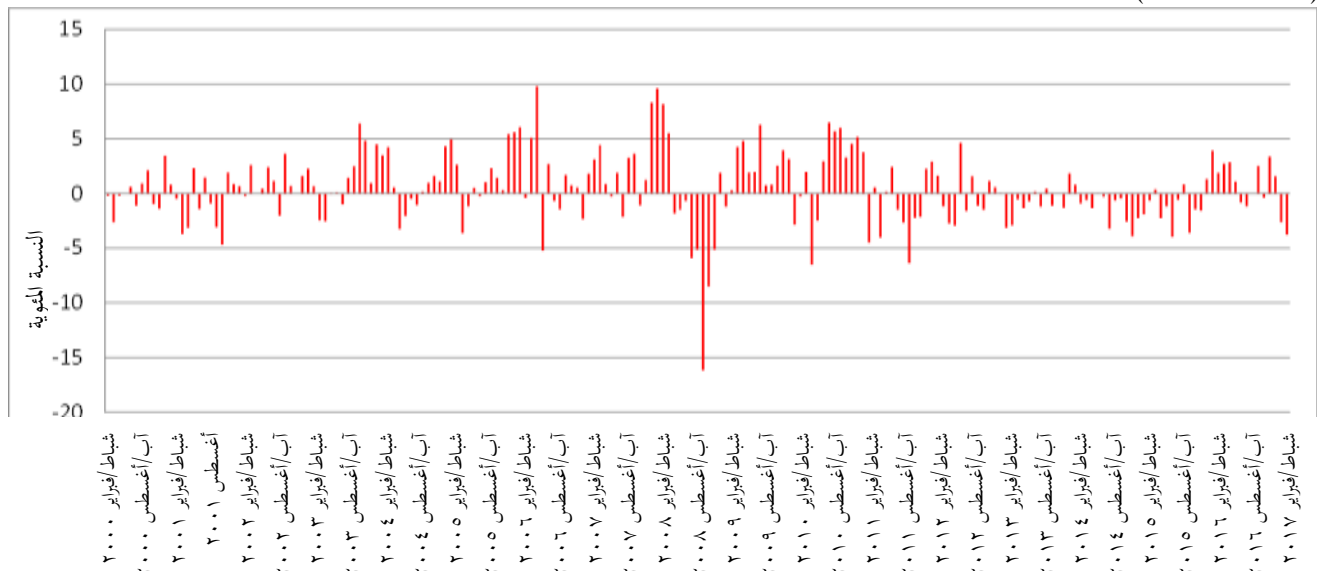


المصدر: أمانة الأونكتاد، بناء على بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

٥ - اتسمت تقلبات أسعار السلع الأساسية على مدى السنوات الخمس الماضية بالاعتدال (انظر الشكل الثاني). والمرة الأخيرة التي سجل فيها مؤشر الأونكتاد للأسعار الاسمية للسلع الأساسية غير النفطية ارتفاعا شهريا بأكثر من ٥ في المائة كانت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. بيد أن فرادى السلع الأساسية شهدت تقلبات كبيرة في الأسعار. ويستعرض الفرع التالي تطورات الأسواق في الفئات الرئيسية للسلع الأساسية.

الشكل الثاني

التقلبات الشهرية في مؤشر الأونكتاد للأسعار الاسمية للسلع الأساسية غير النفطية (شباط/فبراير ٢٠٠٠ - نيسان/أبريل ٢٠١٧) (١٠٠ - ٢٠٠٠)



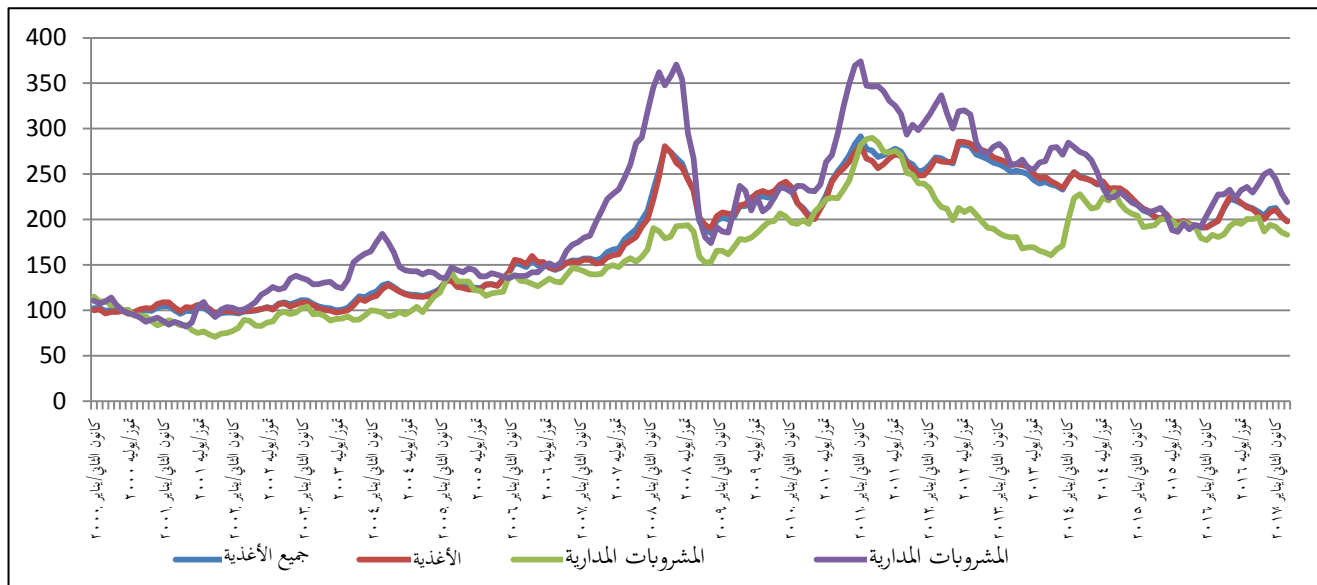
المصدر: الأونكتاد، بناء على بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

## باء - السلع الأساسية الزراعية والغذائية

٦ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بلغ مؤشر الأونكتاد لأسعار الأغذية ١٩١,١ نقطة، وهي أدنى قيمة له في سبع سنوات. وفي الأشهر الستة التالية، اتجه المؤشر اتجاها تصاعديا، ويرجع ذلك أساسا إلى الأحوال الجوية السيئة المتصلة بظاهرة النينو التي تسببت في أوجه العجز وعدم اليقين في ما يتعلق بالنواتج. ومنذ منتصف عام ٢٠١٦، ظلت أسعار المواد الغذائية تنخفض، مع تأرجحين تصاعديين وجيزين في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧. وشهدت جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر الأونكتاد لأسعار الأغذية خسائر في الأسواق بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٧، إذ سجل مؤشر البذور الزيتية والزيوت النباتية أشد هبوط بنسبة ١٣,٦ في المائة (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

مؤشرات أسعار فئات منتقاة من السلع الأساسية، في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧ (١٠٠=٢٠٠٠)



المصدر: أمانة الأونكتاد، بناء على بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

٧ - واتجهت أسعار الحبوب اتجاها تنازليا عامةً منذ عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك أساسا إلى قوة الإنتاج وزيادة المخزونات (انظر الشكل الرابع). وشهد الموسم ٢٠١٦/٢٠١٧ سجلا قياسيا لإنتاج القمح والذرة، مما أدى إلى أكبر عرض عالمي للحبوب يسجل على الإطلاق. ونتيجة لذلك، انخفض سعر القمح (الشنوي الأحمر الصلب رقم ٢)، البالغ ١٩١ دولارا للطن الواحد في نيسان/أبريل ٢٠١٧، بمعدل ٤,٥ في المائة من سنة لأخرى، وهبط بنسبة ٢١,٧ في المائة بالقياس إلى مستواه في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وبلغ سعر الذرة (الذرة الصفراء رقم ٣) أدنى مستوى له منذ أكثر من سبع سنوات، أي ١٥٨ دولارا للطن في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٨ - ويتوقع مستقبلا أن تظل أسواق الحبوب مستقرة إلى حد ما، رهنا بتوافر ظروف مناخية مواتية. ويتوقع مجلس الحبوب الدولي أن يبلغ إنتاج القمح والذرة في الموسم ٢٠١٧/٢٠١٨ ما يعادل

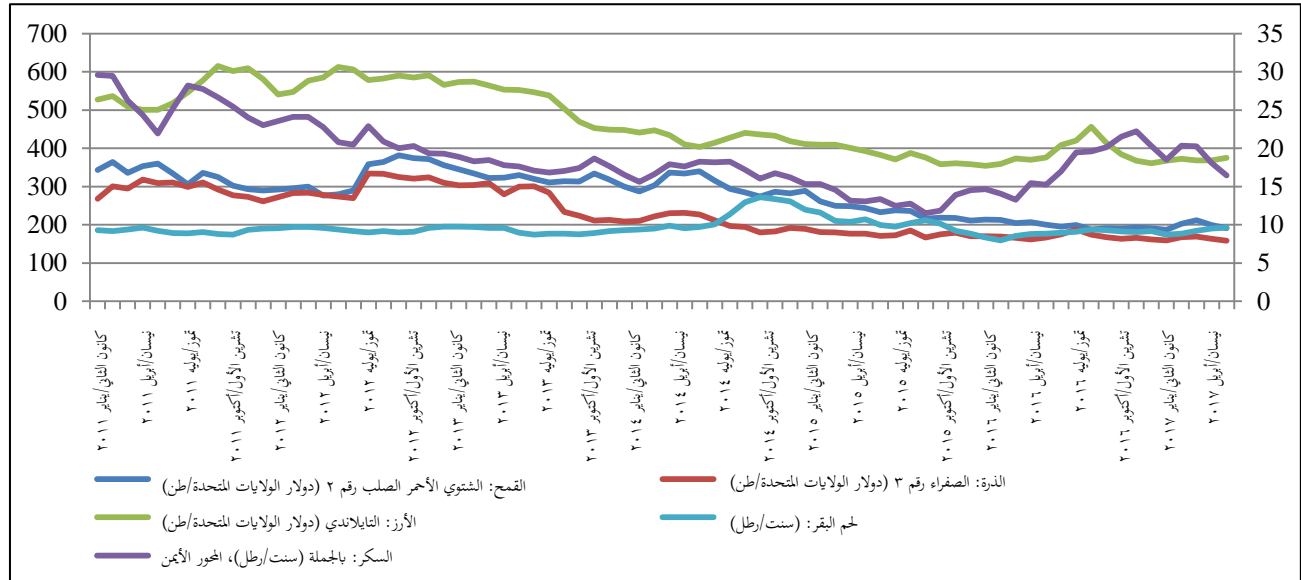
٧٣٦ و ١٠٢٦ مليون طن، على التوالي، أي أقل قليلاً عن مستويات الموسم ٢٠١٦/٢٠١٧<sup>(٢)</sup>. ويتصور أن تؤدي توقعات زيادة الطلب إلى تخفيض المخزونات بصورة معتدلة، مما يمكن أن يولد زيادة معتدلة في أسعار الحبوب.

٩ - وشهدت أسواق الأرز انتعاشاً في الأسعار خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦. وازداد سعر الأرز التايلاندي بنسبة ٢٦,٩ في المائة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٦ بسبب الخسائر في الإنتاج المتصلة بظاهرة النينيو في البلدان المنتجة الرئيسية مثل الهند وتايلند وفيت نام. وبعد ذلك، أدت التنبؤات المتعلقة بالزيادات في الإنتاج العالمي إلى تسوية بالنقصان في الأسعار. وعلى أساس سنوي، ظل سعر الأرز التايلاندي مستقرًا عند ٣٧٥ دولارًا للطن في نيسان/أبريل ٢٠١٧، مقابل ٣٧٦ دولارًا للطن في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وما زالت توقعات السوق مستقرة بالنسبة للأرز، حيث لم تبد توقعات الإنتاج والطلب أي تغييرات رئيسية بالنسبة للموسم الحالي.

١٠ - واضطرب سوق السكر خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦ عندما أدى اتساع الفجوة بين العرض والطلب إلى انخفاض الأرصدة إلى مستويات منخفضة غير مشهودة في السابق. وبين كانون الثاني/يناير وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ارتفع سعر السكر (متوسط السعر اليومي للاتفاق الدولي للسكر) بنسبة ٥٨,١ في المائة، من ١٤,٠٥ سنتًا للطن إلى ٢٢,٢٢ سنتًا للطن. وأدى ارتفاع الأسعار إلى التوسع في العرض، مما أفضى في نهاية المطاف إلى خفض سعر السكر إلى ١٦,٤٤ سنتًا للطن في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ومستقبلاً، تشير توقعات زيادة الإمدادات العالمية إلى أن الزيادات في الأسعار غير متوقعة بالنسبة للموسم المقبل. وفي الوقت الحاضر، يتمثل خطر التصاعد الوحيد بالنسبة لسعر السكر في احتمال تسجيل نقص في الإنتاج إذا ما حدث الظروف المواتية لظاهرة النينيو في عام ٢٠١٧.

الشكل الرابع

الأسعار الإسمية لمجموعة مختارة من السلع الغذائية والزراعية الأساسية، في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧ (١٠٠=٢٠٠٠)



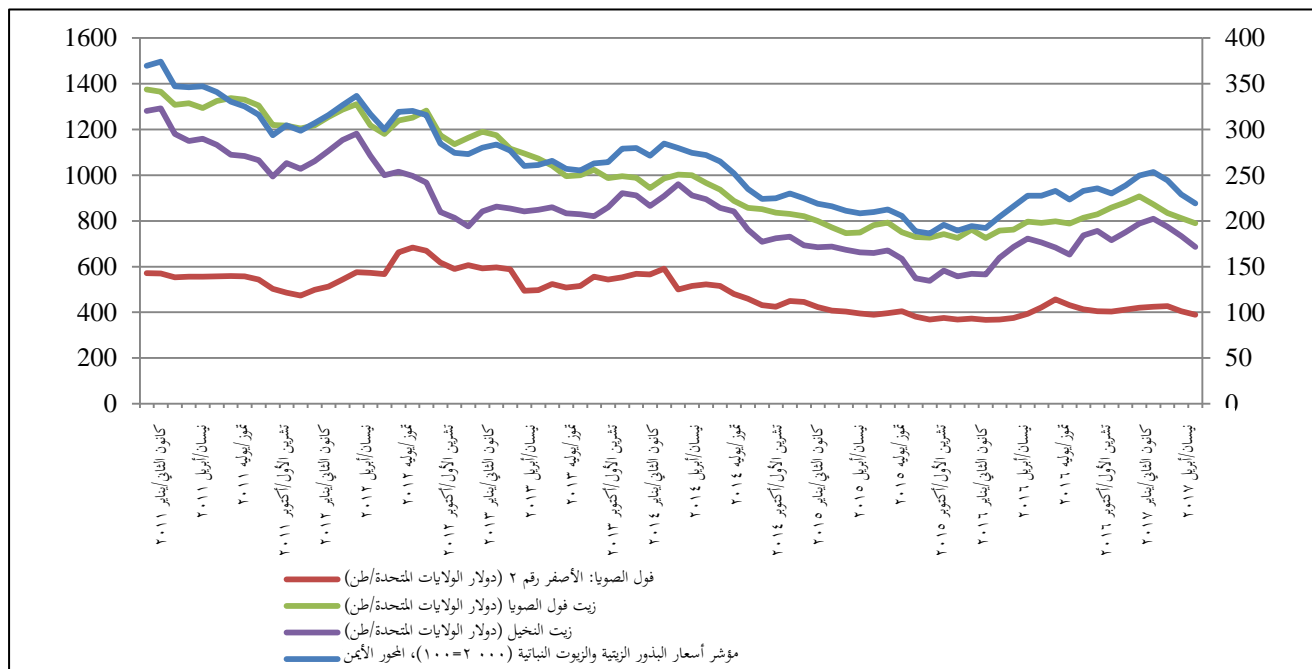
(٢) انظر تقرير مجلس الحبوب الدولي رقم ٤٧٦ عن أسواق الحبوب (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

١١ - وشهد سعر اللحم البقري المجمد المنتج في أستراليا ونيوزيلندا ارتفاعا غير مسبوق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حيث بلغ ٢٧٢ سنتا للرطل الواحد، بسبب ظروف العرض الصعبة. وبعد ذلك، أدى ارتفاع العرض وانخفاض الطلب إلى اتجاه تنازلي استمر حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عندما انخفض سعر اللحم البقري إلى ١٥٩ سنتا للرطل الواحد، مما يشكل انخفاضا بنسبة ٤١,٦ في المائة على مدى ١٦ شهرا. وفي عام ٢٠١٦، أظهرت أسواق اللحم البقري تقلبات أقل، إذ سُجل اتجاه تصاعدي معتدل للأسعار خلال النصف الأول من السنة، وتلاه اتجاه تنازلي طفيف خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦. وأدى ارتفاع الطلب إلى زيادة بنسبة ٩,٠ في المائة في سعر اللحم البقري، من ١٧٧ سنتا للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ١٩٣ سنتا للرطل في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ومستقبلا، يبدو مرجحا حدوث ارتفاع معتدل في الأسعار استنادا إلى توقعات العرض والطلب.

١٢ - وأظهر مؤشر الأونكتاد لأسعار البذور والزيوت النباتية اتجاهها نزوليا بين شهري آب/أغسطس ٢٠١١ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥، حيث فقد ٤٢,٧ في المائة من قيمته أثناء تلك الفترة (انظر الشكل الخامس). وفي عام ٢٠١٦، انعكس الاتجاه إلى حد ما، بسبب النقص في إنتاج البذور الزيتية مثل فول الصويا في أمريكا الجنوبية وزيت النخيل في منطقة جنوب شرق آسيا بسبب رداءة الأحوال الجوية الناجمة عن ظاهرة النينو. وأدى توقع إنتاج قياسي لفول الصويا بالنسبة للموسم الزراعي ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى انخفاض في أسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغ متوسط مؤشر أسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية ٢١٩ نقطة، بارتفاع مقداره ١٧,٥ في المائة مقارنة بأيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن التوقعات بالنسبة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تظهر تزايد الطلب، فإنها تبين أيضا ارتفاع إجمالي إنتاج البذور الزيتية؛ ولذلك، فمن المتوقع أن تظل الأسعار مستقرة إلى حد ما.

الشكل الخامس

أسعار مجموعة مختارة من السلع الأساسية في أسواق البذور الزيتية والزيوت النباتية، في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧



المصدر: أمانة الأونكتاد، بناء على بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

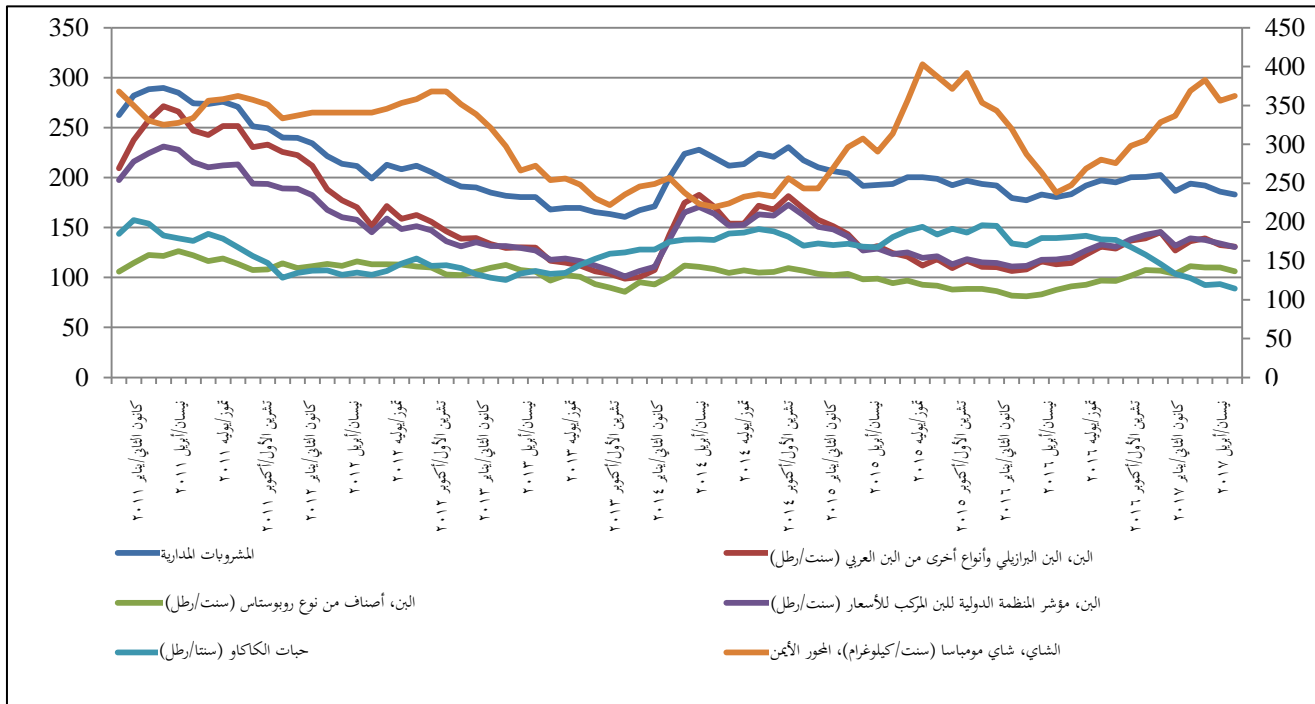
١٣ - وظل مؤشر أسعار المشروبات المدارية مستقرا إلى حد ما منذ أوائل عام ٢٠١٥، بمتوسط ١٨٣ نقطة في نيسان/أبريل ٢٠١٧، أي بزيادة بنسبة ١,٣ في المائة على أساس سنوي (انظر الشكل السادس). غير أن استقرار المؤشر المركب يخفي تقلبات كبيرة في أسواق فرادى المشروبات المدارية. وأظهر مؤشر الأسعار المركب للمنظمة الدولية للبن، الذي تأثر بمجالات الجفاف في البرازيل وقوة الريال البرازيلي، زيادة حادة بنسبة ٣١,٤ في المائة، من ١١١ سنتا للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ١٤٥ سنتا للرطل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وبعد ذلك، تراجع ارتفاع الأسعار بما يتماشى مع تراجع الدوافع الأساسية إذ تحسنت التوقعات المتعلقة بالأحوال الجوية والعرض بالنسبة للبلدان المنتجة الرئيسية، وانخفضت قيمة الريال البرازيلي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغ متوسط مؤشر الأسعار المركب لمنظمة البن الدولية ١٣٠ سنتا للرطل، بزيادة ١٠,٦ في المائة على أساس سنوي، ولكنه انخفض بنسبة ١٠,٦ في المائة مقارنة بتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويشير توقع الحصول على إنتاج سليم خلال الموسم الزراعي ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى أنه من غير المحتمل أن تطرأ زيادات في الأسعار على المدى المتوسط، إلا إذا أثر سوء الأحوال الجوية على المحاصيل.

١٤ - وبدأت أسعار حبوب الكاكاو تتجه اتجاهها تنازليا في يولييه ٢٠١٦ وسط تنبؤات بزيادة الإنتاج في غرب أفريقيا وبفائض في العرض متوقع لموسم ٢٠١٦/٢٠١٧. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغ متوسط سعر حبوب الكاكاو ٨٩ سنتا للرطل، وهو أدنى مستوى له منذ عقد تقريبا، إذ انخفض بنسبة ٤١,٦ في المائة مقارنة بسعر ١٥٢ سنتا للرطل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وقد غدت الاتجاه السليبي للأسعار توقعاتٌ بحدوث زيادات كبيرة في الإنتاج في كوت ديفوار وغانا وبفائض قياسي في العرض. وباستشراف المستقبل، من غير المرجح أن يتجاوز تزايد الطلب وفرة الإنتاج؛ وبالتالي، من المتوقع أن يستمر انخفاض أسعار حبوب الكاكاو.

١٥ - واتسمت أسواق الشاي بدرجة عالية من التباين على مدى العامين الماضيين. فقد بلغ سعر شاي مومباسا الأسود في تموز/يولييه ٢٠١٥، أعلى متوسط له على الإطلاق بما يعادل ٤٠٣ سنتات للكيلوغرام الواحد. وبعد ذلك، تراجع السعر إلى ٢٣٨ سنتا للكيلوغرام الواحد في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أي بانخفاض نسبته ٤١ في المائة في ٩ أشهر. ويعزى هذا الاتجاه أساسا إلى الفائض في العرض. وبعد حدوث انعكاس آخر في الاتجاه في منتصف عام ٢٠١٦، بلغ متوسط سعر شاي مومباسا الأسود ٣٦٢ سنتا للكيلوغرام الواحد في نيسان/أبريل ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها ٥٢,١ في المائة مقارنة بنيسان/أبريل ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يظل سعر الشاي متقلبا لأن المخاطر المتصلة بالطقس في مناطق الزراعة الرئيسية تجعل من الصعب التنبؤ بالعرض.

## الشكل السادس

اتجاهات أسعار مجموعة مختارة من سلع المشروبات المدارية الأساسية، في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧



المصدر: أمانة الأونكتاد، بناء على بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

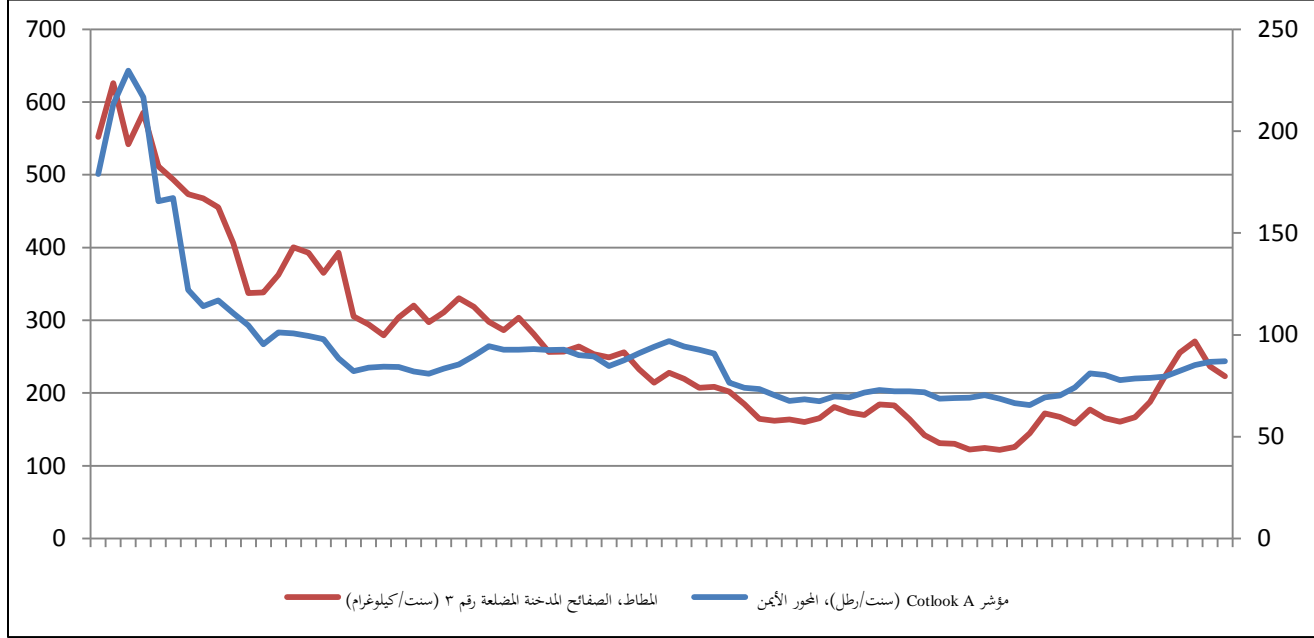
١٦ - وأخذت أسعار المواد الأولية الزراعية اتجاهها تنازليا حادا من ذروة فترة ازدهار السلع الأساسية في عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ (انظر الشكل السابع). فعلى سبيل المثال، انهار سعر المطاط (الصفائح المدخنة المضلعة رقم ٣) من ٦٢٦ سنتا للكيلوغرام الواحد في شباط/فبراير ٢٠١١ إلى ١٦٥ سنتا للكيلوغرام الواحد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أي بانخفاض قدره ٧٣,٦ في المائة. وبعد تراجع أسعار المطاط مرة أخرى خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥، قام المنتجون الرئيسيون، بما في ذلك إندونيسيا وماليزيا وتايلند، بوضع مخطط لحصص التصدير في آذار/مارس ٢٠١٦. وقد أدت الحصص إلى عكس الاتجاه وحدث ارتفاع بنسبة ٥٤,٢ في المائة في الأسعار من ١٤٥ سنتا للكيلوغرام الواحد في آذار/مارس ٢٠١٦ إلى ٢٢٣ سنتا للكيلوغرام الواحد في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ومستقبلا، بما أن نمو الطلب العالمي على المطاط من المتوقع أن يتجاوز الزيادات في الإنتاج، فإنه يبدو من المرجح أن يستمر الاتجاه التصاعدي للأسعار.

١٧ - وانخفض سعر القطن (مؤشر Cotlook A) بنسبة ٧٠,٧ في المائة، من ٢٣٠ سنتا للرطل في آذار/مارس ٢٠١١ إلى ٦٧ سنتا للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وبعد ذلك، ظلت الأسعار ثابتة أساسا خلال آذار/مارس ٢٠١٦، عندما بدأ اتجاه تصاعدي. وفي أبريل ٢٠١٧، ظل سعر مؤشر Cotlook A في مستوى ٨٧ سنتا للرطل الواحد، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٥,٦ في المائة على أساس سنوي. وتشير مبدئيا توقعات السوق في ما يتعلق بالقطن إلى زيادة في الإنتاج واستمرار الحكومة الصينية في إجراء مزايدات لبيع المخزونات، الأمر الذي من المرجح أن يجعل اتجاه الأسعار التصاعدي في عام ٢٠١٧ أكثر اعتدالا.



الشكل السابع

اتجاهات أسعار مجموعة مختارة من السلع الأساسية في أسواق المواد الخام الزراعية، في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧



المصدر: أمانة الأونكتاد، بناء على بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

### جيم - المعادن والخامات والفلزات

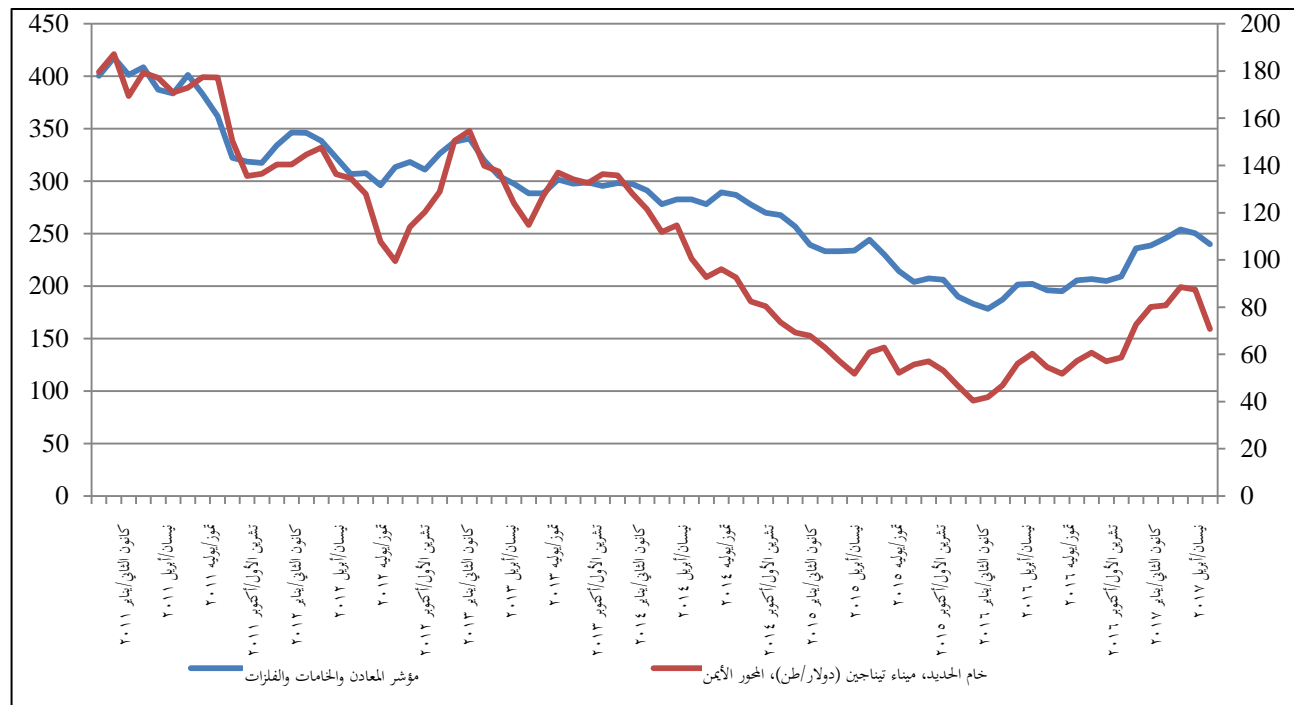
١٨ - اتجهت أسعار المعادن والخامات والفلزات اتجاها تنازليا بعد خمس سنوات تقريبا من بلوغ ذروتها في أوائل عام ٢٠١١. ففي الفترة بين شباط/فبراير ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦، انخفض مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات من ٤١٨ نقطة إلى ١٧٨ نقطة، وهو ما يعادل خسارة بنسبة ٥٧,٣ في المائة<sup>(٣)</sup>. وبعد ذلك توقف الاتجاه التنازلي في عام ٢٠١٦، حيث وصل مؤشر الأسعار إلى ٢٣٩ نقطة في ديسمبر ٢٠١٦. ويعزى هذا الارتفاع في الأسعار أساسا إلى خفض العرض وحالات عدم اليقين، ولا سيما في أسواق النيكل والنحاس والزنك. وارتفع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، على أساس سنوي، مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات بنسبة ٣٧,٨ في المائة. وقد توقف هذا الاتجاه التصاعدي في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٧، وانخفض مؤشر أسعار المعادن والخامات والفلزات بنسبة ٥,٥ في المائة، من ٢٥٤ نقطة في شباط/فبراير ٢٠١٧ إلى ٢٤٠ نقطة في نيسان/أبريل ٢٠١٧ (انظر الشكل الثامن). وتمثل السبب الرئيسي لذلك الاتجاه التنازلي في الانخفاض الحاد في أسعار خام الحديد بسبب توقعات انخفاض الطلب على خام الحديد من الصين.

(٣) يشمل مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات، النحاس، والألمنيوم، وخام الحديد، والنيكل، والرصاص، والزنك، والقصدير، وصخر الفوسفات، وخام المنجنيز، وخام التنغستن. أما الذهب والفضة فهما غير مدرجين في مؤشر الأسعار.

١٩ - ويؤثر الاستهلاك الصيني بقوة على سعر خام الحديد، حيث يستورد البلد أكثر من ثلثي مجموع خام الحديد المنقول بحرا. ويعتبر إنتاج الصلب على وجه الخصوص في الصين مؤشرا هاما على الطلب على خام الحديد. ومع تباطؤ نمو إنتاج الصلب في الصين في عام ٢٠١٤ وتحوله نحو منحى سلبي في عام ٢٠١٥، فقد سعر خام الحديد المستورد في ميناء تيانجين ٧٠,٣ في المائة من قيمته، إذ انخفض من ١٣٦ دولارا للطن الجاف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٤٠ دولارا للطن الجاف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر الشكل الثامن). وبعد ذلك، ارتفعت أسعار خام الحديد وتضاعفت تقريبا بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، بفضل استرجاع الطلب النابع من الصين وتخفيض حجم إنتاج المناجم عالية التكلفة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، أدى ضعف الطلب على الصلب في الصين ومحاولات زيادة العرض إلى انخفاض أسعار خام الحديد إلى ٧١ دولارا للطن الجاف. ومستقبلا، يبدو من غير المرجح أن تحدث زيادات كبيرة في الأسعار في المستقبل القريب، بالنظر إلى ظروف العرض الموسمية.

الشكل الثامن

مؤشر أسعار المعادن والخامات والفلزات (٢٠٠٠=١٠٠) والسعر الاسمي لخام الحديد، في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧



المصدر: أمانة الأونكتاد، بناء على بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

٢٠ - وبلغ سعر النحاس في بورصة لندن للمعادن أعلى مستوى له على الإطلاق في شباط/فبراير ٢٠١١، حيث بلغ ٨٦٧ ٩ دولارا للطن. وبعد ذلك، أدى اتجاه تنازلي متواصل إلى خفض سعر النحاس إلى ما يزيد قليلا عن نصف مستوى ذروته، ليصل إلى ٤٤٥٨ ٤ دولارا للطن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (انظر الشكل التاسع). وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ارتفعت أسعار النحاس بنسبة ٢١,٩ في المائة على الرغم من النمو القوي في العرض استنادا إلى

العمليات الموسعة في المناجم القائمة وإنتاج المناجم الجديدة في بيرو والمكسيك. وتعزى الزيادة في الأسعار إلى عدة عوامل، منها ارتفاع في الطلب الصيني وزيادة التكهونات عقب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦ في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع توقعات الفريق الدراسي الدولي المعني بالنحاس التي تشير إلى انخفاض بنسبة ١ في المائة لعام ٢٠١٧، يبدو من المرجح أن أسعار النحاس ستشهد زيادة أخرى.

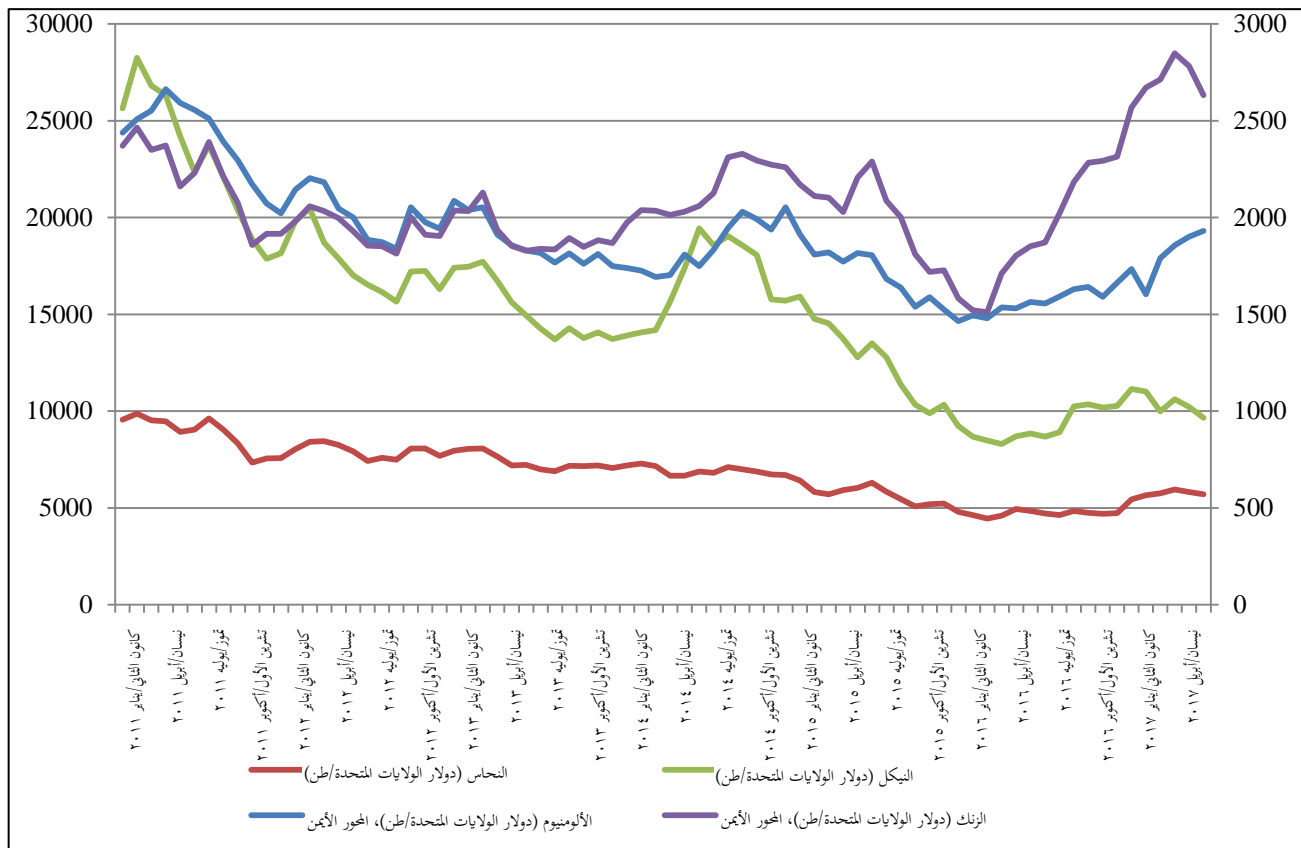
٢١ - وقد تذبذبت أسعار الألومنيوم حول اتجاه تنازلي في عام ٢٠١٥ بسبب نمو قوي في العرض ونمو منخفض في الطلب. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، انخفض سعر الألومنيوم في بورصة لندن للمعادن بنسبة ١٧,٤ في المائة، من ١ ٨٠٨ دولارا للطن إلى ١ ٤٩٤ دولارا للطن (انظر الشكل التاسع). وبعد ذلك، ارتفعت أسعار الألومنيوم في خضم نمو الطلب أكثر من المتوقع وتراجع العرض في أواخر عام ٢٠١٥. وفي أبريل ٢٠١٧، بلغ سعر الألومنيوم في بورصة لندن للمعادن ١ ٩٣١ دولارا للطن. وباستشراف المستقبل، يبدو من غير المرجح أن تحدث زيادة كبيرة أخرى في الأسعار بالنظر إلى أنه من المتوقع أن تسفر الزيادة الأخيرة في الأسعار عن تحفيز العرض.

٢٢ - وأظهر سعر النيكل انحرافا موجزا عن اتجاهه التنازلي العام في أوائل عام ٢٠١٤، عندما نفذت إندونيسيا حظرا على صادرات الخام غير المعالج. وبعد أن زادت الفلبين صادراتها من النيكل، ولا سيما نحو الصين، استأنفت أسعار النيكل اتجاهها تنازليا استمر حتى أوائل عام ٢٠١٦ (انظر الشكل التاسع). ونتيجة لذلك، فقد سعر النيكل في بورصة لندن للمعادن ٥٦,٤ في المائة من قيمته، إذ انخفض من ١٩ ٠٤٧ دولارا للطن في تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٨ ٣٠٦ دولارا للطن في شباط/فبراير ٢٠١٦. وبعد ذلك، أدى إغلاق مناجم في الفلبين بسبب الشواغل البيئية إلى ارتفاع سعر النيكل إلى ١١ ٠١٠ دولارا للطن في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، قبل أن ينحسر إلى ٩ ٦٦٥ دولارا للطن في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ومع تخفيف إندونيسيا من حظرها على تصدير النيكل غير المعالج، تحسنت ظروف العرض بحيث يبدو من المحتمل أن يحدث مستقبلا انخفاضا معتدلا في السعر.

٢٣ - واتسمت أسواق الزنك بدرجة عالية من التقلب على مدى العامين الماضيين. ففي الفترة ما بين أيار/مايو ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فقد سعر الزنك في بورصة لندن للمعادن ٣٤ في المائة من قيمته، إذ انتقل من ٢ ٢٨٩ دولارا للطن إلى ١ ٥١٢ دولارا للطن (انظر الشكل التاسع). وقد شكل ضعف الطلب وفائض العرض السببين الرئيسيين لانخفاض الأسعار في عام ٢٠١٥. وبعد ذلك، أدى إغلاق مناجم وتخفيض الإنتاج إلى نقص في العرض أسفر عن انعكاس الاتجاه، إذ ارتفع سعر الزنك بنسبة ٨٨,٤ في المائة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧، وبلغ ٢ ٨٤٨ دولارا للطن، وهو أعلى مستوى له منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. غير أن سعر الزنك انخفض في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٧ بنسبة ٧,٦ في المائة. وبما أن عجز إمدادات الزنك لعام ٢٠١٦ كان يعزى أساسا إلى تقييد الإنتاج من جانب المنتجين الرئيسيين، فإنه من المرجح على ما يبدو أن ارتفاع أسعار الزنك سيؤدي في مرحلة ما إلى زيادة العرض؛ وبالتالي، يبدو أنه لن تسجل، على الأرجح، أي زيادات كبيرة في الأسعار مستقبلا.

## الشكل التاسع

الأسعار الإسمية لمجموعة مختارة من المعادن والخامات والفلزات، في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧



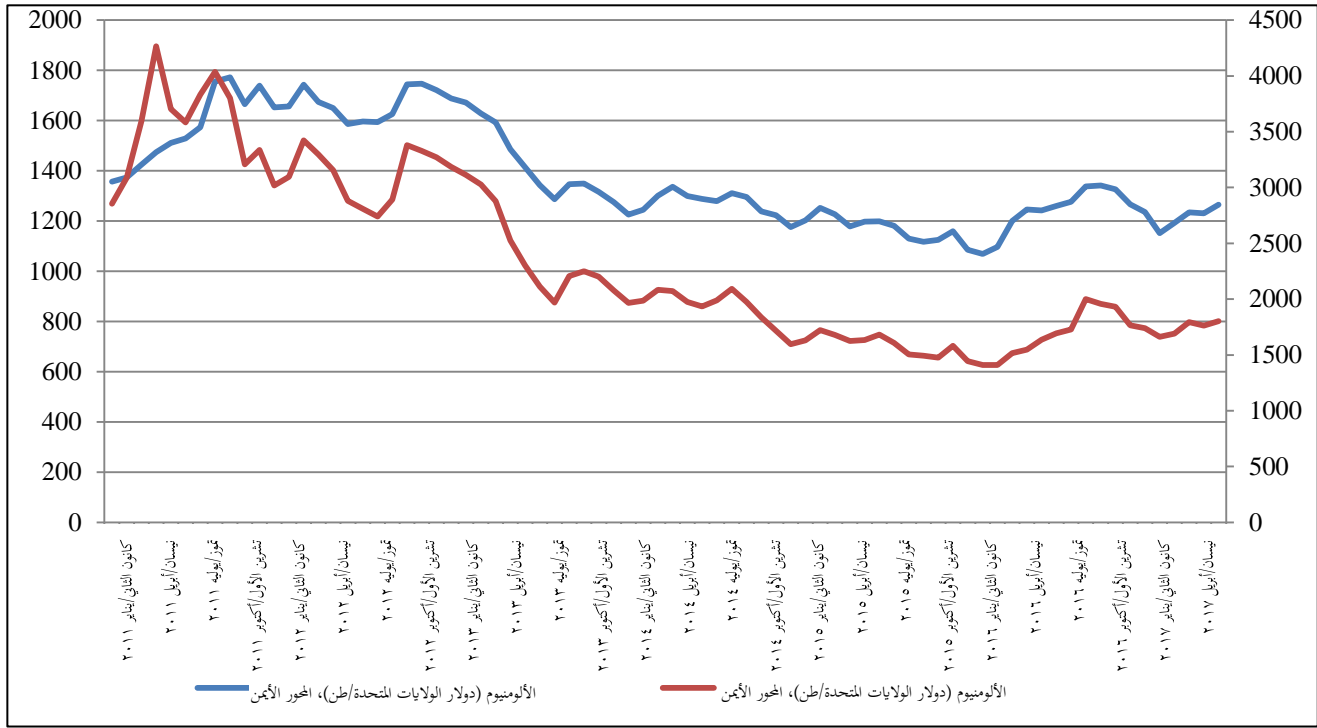
المصدر: أمانة الأونكتاد، بناء على بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

٢٤ - وسجلت أسعار المعادن الثمينة زيادة كبيرة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ (انظر الشكل العاشر). فقد ارتفعت أسعار الذهب، في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى تموز/يوليه ٢٠١٦، بنسبة ٢١,٩ في المائة، منتقلة من ١٠٩٧ دولاراً للأوقية الترويسية إلى ١٣٣٧ دولاراً للأوقية الترويسية. وخلال الفترة نفسها، ارتفع سعر الفضة بنسبة ٤١,٧ في المائة، من ١٤١١ سنتاً للأوقية الترويسية إلى ١٩٩٩ سنتاً للأوقية الترويسية. ويبدو أن عدم اليقين من الناحية الجغرافية السياسية ومن حيث الاقتصاد الكلي الناجم عن عدة عوامل، منها قرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية مغادرة الاتحاد الأوروبي وانخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى، قد حفز الاستثمارات في الذهب والفضة، وبالتالي عزز سعر المعادن الثمينة خلال تلك الفترة. وانخفضت أسعار الذهب والفضة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ في خضم رفع مجلس محافظي نظام الاحتياطي الاتحادي سعر الفائدة الخاص بالسياسة النقدية المتبعة في الولايات المتحدة وتعزز قيمة دولار الولايات المتحدة. وفي أبريل ٢٠١٧، بلغ متوسط أسعار الذهب والفضة ١٢٦٦ دولاراً للأوقية الترويسية و ٨٠٣ سنتات للأوقية الترويسية على التوالي. ومستقبلاً، لا تزال الزيادات الأخرى في سعر الفائدة الخاص بالسياسة النقدية المتبعة في الولايات المتحدة تشكل خطراً رئيسياً من حيث انخفاض

أسعار المعادن الثمينة، في حين تشمل المخاطر ذات الأثر التصاعدي الظروف من الناحية الجغرافية السياسية واحتمال حدوث انخفاض في قيمة الدولار.

الشكل العاشر

الأسعار الاسمية للذهب والفضة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧



المصدر: أمانة الأونكتاد، بناء على بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد.

## دال - الطاقة

### النفط الخام

٢٥ - شهدت أسعار النفط الخام تغيرات كبيرة على مدى العقد الماضي. فبين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وأيار/مايو ٢٠١٧، تقلب متوسط سعر التسليم الفوري لنفط برنت الخام<sup>(٤)</sup> ما بين ١٣٣,٩ دولارا للبرميل الواحد و ٣٠,٨ دولارا للبرميل الواحد (انظر الشكل الحادي عشر). وسُجل السعر الأدنى خلال تلك الفترة، أي ٣٠,٨ دولارا للبرميل الواحد، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وشكل أدنى قيمة له منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، هبطت أسعار النفط بنسبة ٥٦,٧ في المائة، من ١٠٧,٠ دولار للبرميل إلى ٤٨,٤ دولارا للبرميل. ومنذ ذلك الحين، ظلت أسعار النفط في مستويات منخفضة بوجه عام.

٢٦ - وكان المحرك الرئيسي لانخفاض أسعار النفط في أواخر عام ٢٠١٤ هو فائض في العرض يرجع إلى الزيادة الهائلة في إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية، وهو ما أدى إلى زيادة الإنتاج في بلدان لا تنتمي إلى منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وتراجع النمو في الطلب على النفط الخام. وأدى

(٤) يشار إليه فيما بعد بعبارة "سعر النفط".

تراكم مخزونات النفط الخام بأحجام كبيرة إلى تفاقم اختلال التوازن بين العرض والطلب. ووفقا للبيانات الواردة من إدارة معلومات الطاقة التابعة للولايات المتحدة، ارتفع إنتاج النفط العالمي من ٩٣,٧ مليون برميل في اليوم في تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٩٧,٥ مليون برميل في اليوم في تموز/يوليه ٢٠١٥، وشكل إنتاج الدول غير المنتمية إلى أوبك نسبة ٤٦ في المائة من الزيادة في الإنتاج العالمي البالغ قدرها ٣,٨ مليون برميل في اليوم. أما الاستهلاك العالمي فارتفع بمعدل لا يتعدى ٢,٦ مليون برميل في اليوم خلال الفترة نفسها، مما أدى إلى زيادة كبيرة في المخزونات.

٢٧ - وكرّد فعل على هبوط الأسعار، قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط في مؤتمرها الوزاري المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ خفض الإنتاج بمعدل ١,٢ مليون برميل في اليوم ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، مع تطبيق المملكة العربية السعودية أكبر تخفيض في الإنتاج بمعدل ٤٨٦,٠٠٠ برميل في اليوم. وكان تخفيض إنتاج منظمة أوبك الأساس الذي انبنى عليه اتفاق أبرم بعد فترة وجيزة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مع منتجي النفط الذين لا ينتمون إلى أوبك، بمن فيهم الاتحاد الروسي، وافقت فيه هذه البلدان غير الأعضاء في أوبك على خفض الإنتاج بمعدل ٥٥٨,٠٠٠ برميل في اليوم. وكان للاتفاق على الحد من الإنتاج أثر على المدى القصير، إذ ارتفعت أسعار النفط بنسبة ٢٠,٠ في المائة، من ٤٥,٣ دولار للبرميل الواحد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٥٤,٤ دولارا للبرميل في شباط/فبراير ٢٠١٧، قبل توقفها عن الانخفاض عند ٤٩,٩ دولار للبرميل الواحد في أيار/مايو ٢٠١٧.

٢٨ - وفي اجتماع عقد في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧، قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط ومنتجو النفط غير الأعضاء في أوبك تمديد خفض الإنتاج حتى آذار/مارس ٢٠١٨، بعدما كان قد حُدد إلى غاية حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الاتفاق الأصلي. وسيعتمد تأثير هذا القرار على درجة الامتثال لخفض الإنتاج المتفق عليه وأيضا على مدى زيادة البلدان المنتجة للنفط التي ليست أطرافا في الاتفاق للإنتاج. فعلى سبيل المثال، زادت الولايات المتحدة معدل الإنتاج بنسبة ٤,٧ في المائة، منتقلة من ١٤,٧١ مليون برميل في اليوم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ١٥,٤ مليون برميل في اليوم في أيار/مايو ٢٠١٧، وهو ما يعوض تقريبا ٤٠ في المائة من تخفيض الإنتاج الذي طبقته منظمة أوبك. ومع أنه قد تكون هناك قيود تقنية وغيرها على زيادات أخرى في الإنتاج قصيرة الأجل في الولايات المتحدة، فإنه من غير المرجح على ما يبدو أن خفض الإنتاج المتفق عليه في أيار/مايو ٢٠١٧ كان كبيرا بما يكفي في حد ذاته لرفع أسعار النفط إلى المستويات المسجلة في أوائل ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، ما زالت المخزونات في مستويات مرتفعة، وهو ما يجعل تسجيل زيادات حادة في أسعار النفط غير محتمل. ومن حيث احتمال تجاوز النتائج المتوقعة، توقعات حدوث نمو أقوى في الطلب يمكن أن تدعم زيادة أسعار النفط في المستقبل.

## الغاز الطبيعي

٢٩ - تتسم أسواق الغاز الطبيعي تقليديا بطابع إقليمي بسبب القيود المادية على نقله والترتيبات التعاقدية المختلفة السائدة في مناطق مختلفة. وقد أدى ذلك إلى وجود أسعار مرجعية شتى تختلف بشكل ملحوظ في بعض الأحيان، وتتحرك أحيانا في اتجاهات معاكسة. فعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير ٢٠١٢، كان سعر الحدود في ألمانيا مقابل ١ مليون وحدة حرارية مترية بريطانية للغاز الطبيعي

الروسي هو ١٢,٢٢ دولارا، في حين أن الثمن في محطة هنري هاب في ولاية لويزيانا في الولايات المتحدة لم يكن يتجاوز ٢,٥٣ دولارا لكل مليون وحدة حرارية مترية بريطانية.

٣٠ - ووصل سعر الغاز الطبيعي في محطة هنري هاب، الذي يرد في الغالب كقياس مرجعي عالمي، إلى ١,٧٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية مترية بريطانية في آذار/مارس ٢٠١٦ (انظر الشكل الحادي عشر)، وشكل أدنى مستوى في أكثر من ٢٠ عاما، ولا سيما بسبب انخفاض الاستهلاك الناجم عن الشتاء المعتدل. وبعد ذلك، تذبذبت الأسعار في محطة هنري هاب في اتجاه تصاعدي، وسجلت متوسط سعر بمبلغ ٣,١٢ دولارا لكل مليون وحدة حرارية مترية بريطانية في أيار/مايو ٢٠١٧. وتوقعت إدارة معلومات الطاقة التابعة للولايات المتحدة أن يتجاوز الطلب على الاستهلاك والصادرات الإمدادات في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض مستويات المخزون. ولذلك، يبدو من المحتمل تسجيل المزيد من الزيادات في أسعار الغاز الطبيعي في محطة هنري هاب في المستقبل.

٣١ - واستشرافا للمستقبل، يُحتمل أن يؤدي التوسع السريع للهياكل الأساسية للغاز الطبيعي المسيل والتكنولوجيا الجديدة المتصلة به إلى درجة أعلى من دمج السوق العالمية. وبلغت قدرة الإسالة العالمية ٣٤٠ مليون طن في السنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أي ما يقارب ضعف قيمتها المتمثلة في ١٧١ مليون طن سنويا المسجلة في عام ٢٠٠٥<sup>(٥)</sup>. وفي سياق تقدم بناء قدرات الإسالة بمعدل يفوق ١٠٠ مليون طن سنويا في عام ٢٠١٧، بالدرجة الأولى في أستراليا والولايات المتحدة، يُتوقع أن تستمر قدرة الإسالة في النمو بوتيرة سريعة. وفي عام ٢٠١٥، بلغت نسبة الغاز الطبيعي المسيل ٣٢,٥ في المائة من التجارة العالمية في الغاز الطبيعي<sup>(٦)</sup>. وعلى المدى المتوسط، يمكن أن تُسهم زيادة قدرة إسالة الغاز الطبيعي في تقارب أسعار الغاز الطبيعي.

## الفحم

٣٢ - ما زال الفحم يشكل الوقود الرئيسي لتوليد الكهرباء على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، يُعد الفحم مصدرا رئيسيا للطاقة الحرارية في صناعات الصلب والإسمنت. وبما أن الفحم مسؤول أيضا عن نسبة ٤٥ في المائة من انبعاثات الكربون المتصلة بالطاقة، يبقى الحد من حصته في مزيج الطاقة العالمي تحديا رئيسا في سياق التخفيف من آثار تغير المناخ. ووفقا لتوقعات الوكالة الدولية للطاقة، تعرف حصة الفحم في توليد الطاقة انخفاضا ويُتوقع أن تنخفض من ٤١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠٢١.

٣٣ - وعرفت أسعار الفحم تقلبا في اتجاه تنازلي في الفترة ما بين بداية ٢٠١٤ ومنتصف ٢٠١٦، وهو ما كان راجعا بالأساس إلى استمرار الفائض في العرض وبطء الطلب على الواردات من الصين. وانخفض السعر المرجعي، وهو سعر الفحم الحراري الأسترالي، بنسبة ٣٦,١ في المائة، من ٨٨ دولارا لكل طن متري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٥٦ دولارا لكل طن متري في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وبعد ذلك، شهدت أسعار الفحم زيادة حادة وصلت إلى ١١١ دولارا لكل طن متري في تشرين

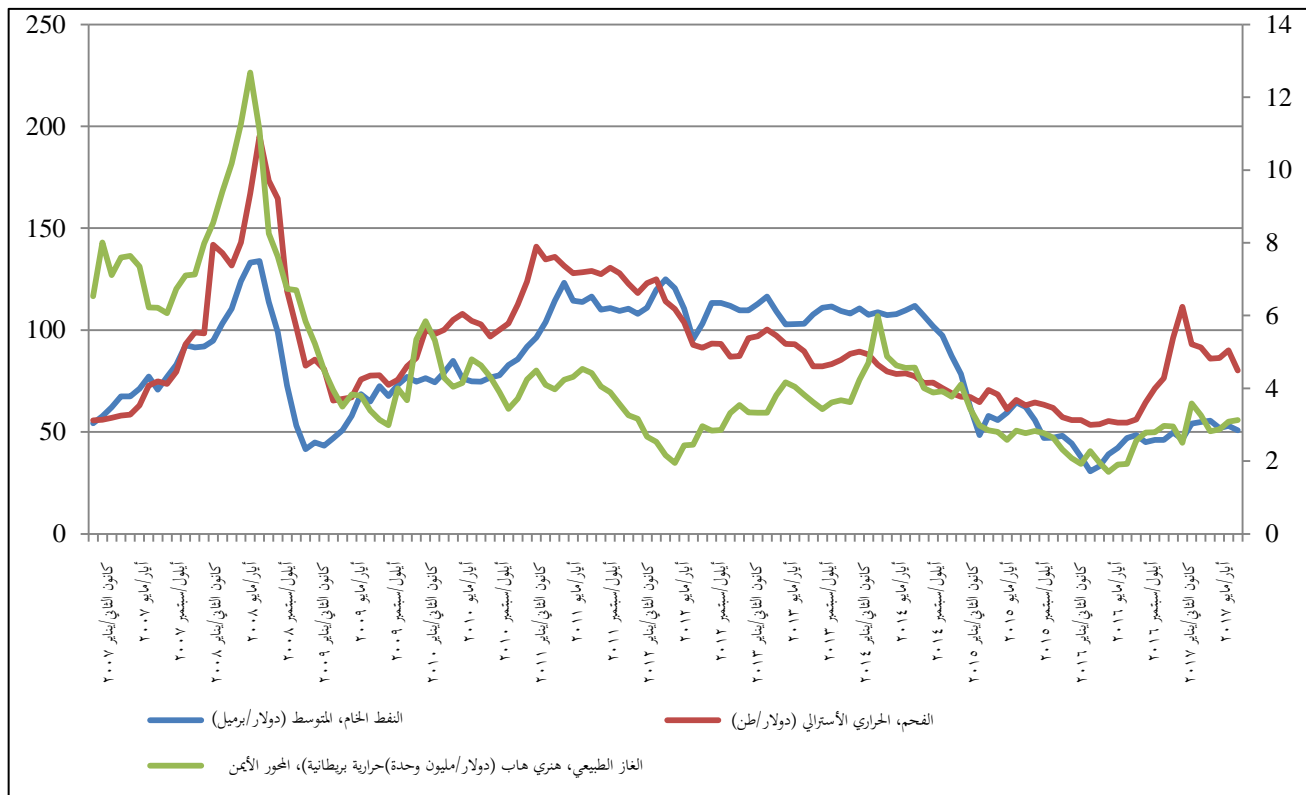
(٥) اتحاد الغاز الدولي، "2010 world liquefied natural gas report" (٢٠١٠)؛ و"2017 world liquefied natural gas report" (٢٠١٧).

(٦) بريتيش بيتروليوم، "Statistical Review of World Energy" (٢٠١٦).

الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بناء على قلة العرض من أستراليا وزيادة الطلب على الواردات من الصين، حيث تم تخفيض الإنتاج المحلي للحد من العرض المفرط وزيادة ربحية قطاع الفحم. وبعد تحسن ظروف العرض، الذي يُعزى بصورة رئيسية إلى إلغاء جزئي للقيود المفروضة على الإنتاج الصيني، تراجع سعر الفحم إلى ٨٠ دولارا للطن المتري في أيار/مايو ٢٠١٧. واستشرافا للمستقبل، وفي ضوء وفرة القدرة على الإمداد، يبدو من المرجح أن يستمر انخفاض أسعار الفحم.

الشكل الحادي عشر

أسعار النفط الخام (البترو) والفحم والغاز الطبيعي، في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى أيار/مايو ٢٠١٧



### ثالثا - الحوار الدولي بشأن السلع الأساسية وتحدي التنوع

#### ألف - تحاور بشأن الاتجاهات والمنظورات في أسواق السلع الأساسية

٣٤ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٩١١/٧٠، أُجري تحاور يروم استعراض اتجاهات ومنظورات السلع الأساسية العالمية، ولا سيما في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وكان موضوع الحوار هو "الاتجاهات والآفاق في أسواق السلع الأساسية والآثار المترتبة عليها في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية". وافتتح رئيس الجمعية العامة هذا الحدث، وأعقبت ذلك عروض قدمها مشاركون من منظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والأونكتاد، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ومدخلات من ممثلي الدول الأعضاء. وترد المسائل الرئيسية التي نوقشت خلال هذا الحوار موجزة أدناه.



٣٥ - تظل الإيرادات المتأتية من إنتاج السلع الأساسية وصادراتها بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نظرا لحاجة البلدان النامية إلى تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تراجعت أسعار السلع الأساسية منذ عام ٢٠١١، وهو الأمر الذي شكل ضغطا على الميزانيات الحكومية في الاقتصادات الناشئة والبلدان الأقل نمواً. فالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مثل أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه تحديات خاصة لأن انخفاض أسعار السلع الأساسية يهدد النمو المستدام وحالة الديون في هذه البلدان.

٣٦ - وتمثل العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ضغط نزولي في أسعار السلع الأساسية في الفئات في العرض، والظروف الاقتصادية العالمية الهشة وقوة دولار الولايات المتحدة بالنسبة إلى عملات أخرى. وزادت أيضا أمولة أسواق السلع الأساسية تقلب أسعار السلع الأساسية. وتُظهر مختلف فئات السلع الأساسية الأولية تغيرات في العوامل التي تؤدي إلى انخفاض أسعار السوق. وتأثرت أسواق المعادن والفلزات والخامات، على سبيل المثال، بوجه خاص بمشاشة الانتعاش الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة النمو مثل اليابان والاتحاد الأوروبي وبتباطؤ النمو في الصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة. وتشكل نتائج تلك العوامل المحفزة وهبوط أسعار السلع الأساسية بيئة صعبة بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وهذا أمر يضر على وجه الخصوص البلدان التي أخفقت حكوماتها على ما يبدو في توقع انعكاس اتجاهات الأسعار التصاعدية بعد انتعاش أسعار السلع الأساسية الذي دام عقدا من الزمن. وبالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، تسفر الآثار السلبية لأسعار السلع الأساسية عن تفاقم في الأوضاع المالية، وزيادة في عدم القدرة على تحمل الديون وفي المخاطر السيادية، وتدهورا في أرصدة الحسابات الجارية، واستنفاد احتياطات العملات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، تضاعف عجز الميزانيات الحكومية في البلدان الأفريقية في المتوسط ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ ليصل إلى ٦,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعزى جزئيا إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية وانخفاض في الإيرادات.

٣٧ - ويبين تقييم أجراه صندوق النقد الدولي مؤخرا أنه بينما شهدت البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية انخفاضا كبيرا في أداء نموها نتيجة التراجع الملحوظ في أسعار السلع الأساسية، لم تتغير كثيرا توقعات النمو لدى البلدان التي لها صادرات متنوعة. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تسعى البلدان إلى تنويع مصادر نموها، فإنها تحقق مجتمعات أكثر مساواة. وبما أن الاستدامة تنبني على المساواة، فإن لذلك أيضا صلة مهمة للغاية بأهداف التنمية المستدامة. ويتنبأ صندوق النقد الدولي باستمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان ذات الاقتصادات المتنوعة بمعدل ٦ في المائة، في حين ستعرف توقعات نمو البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تراجعاً من ٦ في المائة إلى ٣ في المائة، وبالتالي يقدم حجة قوية على ضرورة التنويع الاقتصادي. ولكن التنويع يستغرق وقتاً، ويمكن اعتباره هدفاً اقتصادياً متوسط المدى. ومن ردود الفعل المعتادة للحكومات عند تدهور الأوضاع المالية خفض الإنفاق العام. ولكن هذا الأمر يقلل الاستثمارات العامة، مما يؤدي إلى نتائج عكسية على آفاق النمو الاقتصادي. ولذلك، تحتاج الحكومات في الأجل القصير إلى أن تتوخى الحذر بشأن خفض النفقات العامة وأن تسعى إلى زيادة تعبئة الإيرادات، وهو ما سيساعد على استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٣٨ - وكان تكامل سياسات السلع الأساسية لمعالجة الأمن الغذائي موضوعا رئيسيا آخر من المواضيع التي نوقشت خلال التحوار. ويمكن أن يكون انخفاض أسعار الأغذية في البداية إيجابيا للمستهلكين في البلدان النامية. غير أنه إذا كانت البلدان النامية أيضا مصدرة لهذه السلع الأساسية، فإن انخفاض أسعار الأغذية يمكن أن يؤدي إلى اختلال في توازن إيرادات الحكومة، مما يتسبب في عدم القدرة على تمويل سياسات التنمية الزراعية على النحو الملائم، وهو ما سيكون له تداعيات على الأمن الغذائي. والحل من أجل تحقيق الأمن الغذائي هو اتباع سياسات للتنمية الزراعية تزيد من إمكانية وصول صغار المزارعين إلى سلاسل الإمداد والأسواق عموما. وهذا لا يعني أن منتوجات صغار المزارعين ينبغي أن تخصص للتصدير، وإنما مثلا أن تُباع هذه المنتوجات الريفية في الأسواق الحضرية على المستوى الوطني. ويُعد هذا الإدماج مُهما على وجه الخصوص للنساء.

٣٩ - وتطرقت جلسة التحوار أيضا إلى مسائل الحماية الاجتماعية وإيجاد فرص عمل. إذ لا يمكن تحقيق نمو شامل ومستدام دون إيجاد فرص عمل. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء توقع لزوم ٦٠٠ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٢٠. غير أنه يُشار أحيانا إلى النمو الاقتصادي الأخير باعتباره "نموا غير منشئ للعمالة"، أي أنه رغم تحقيق نمو اقتصادي في البلدان النامية، مثلا بمعدل يتراوح بين ٦ و ٨ في المائة في أقل البلدان نموا منذ عام ٢٠٠٠، لم يسفر هذا النمو عن إيجاد مزيد من فرص العمل. وتؤثر هذه الظاهرة بخاصة على الشباب. وفضلا عن ذلك، بما أن أسواق السلع الأساسية تتسم بدرجة كبيرة من التقلب، فإن التأثيرُ السلبي لهبوط الأسعار وانخفاضها عادة ما يتجاوز المكاسب المتحققة من الإيرادات غير المتوقعة خلال فترات الازدهار. وبالتالي يتجلى التحدي في الحد من التقلبات والخطر المرتبط بالاعتماد على السلع الأساسية، وهو ما سيحسن آفاق النمو والتنمية في الأجل الطويل.

٤٠ - وعموما، أبرز التحوار أن الاعتماد على السلع الأساسية يؤثر على أغلب البلدان النامية. وعلى المدى المتوسط والطويل، يمكن أن يساعد على تخفيض الاعتماد على السلع الأساسية التنوع بتوفير منتجات وخدمات عالية الجودة وتوسيع الأسواق عن طريق الترتيبات التجارية الإقليمية. وتتطلب حدة تقلب الأسعار على المستوى العالمي تنسيق العمل، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية نظرا لموقعاتها الهيكلية. وشملت الحلول المقترحة دعوة إلى تحقيق المزيد من الشفافية في الأسعار على غرار نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية والمبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات من أجل شفافية البيانات المتعلقة بالنفط والغاز. ولزيادة الأمن الغذائي، اقترح إنشاء احتياطات غذائية إقليمية، وزيادة التجارة الإقليمية ومصارف إقليمية خاصة بالبنى التحتية لدعم إقامة هذه البنى التحتية. وثمة الحاجة أيضا إلى استراتيجيات جديدة للتنمية الزراعية تُسهل التنوع من أجل شمول أنشطة غير زراعية وتُدمج على نحو أفضل المزارعين الصغار والمتوسطين والكبار في سلاسل الإمداد الريفية - الحضرية والإقليمية والعالمية.

## باء - تحدي التنوع

٤١ - سلطت جلسة التحوار المتعلقة بالاتجاهات والمنظورات في أسواق السلع الأساسية الضوء على المخاطر المرتبطة بالاعتماد على السلع الأساسية وتأثيره السلبي. وفي هذا السياق، أبرز تقلب أسواق السلع الأساسية العالمية على مر العقد الماضي الحاجة إلى تحول هيكلية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وتتسم هذه البلدان بطبيعتها بمستوى عال من التركيز في حصائل صادراتها. وفي

حالات كثيرة، تعوّل البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على مجموعة صغيرة من السلع الأساسية التي تُصدر إلى عدد صغير من أسواق التصدير. وتطرح هذه الخاصية عددا من المخاطر على النمو والتنمية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية<sup>(٧)</sup>. وتتجلى المصادر الرئيسة لهذه المخاطر في ارتفاع درجة التقلبات الاقتصادية ومستوى اعتماد البلدان المتضررة على الخارج. وبما أن التقلب قد أبان عن إضراره بالنمو الاقتصادي، فإن الاعتماد على السلع الأساسية يهدد آفاق التنمية طويلة الأجل في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

٤٢ - ورغم وجود استراتيجيات للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية لإدارة التأثير السلبي المحتمل للتقلبات الخارجية الناجمة عن شدة تركيز الصادرات، مثل السياسات المالية المضادة للتقلبات الدورية، فالطريقة الوحيدة في نهاية الأمر لتجاوز الاعتماد على السلع الأساسية بطريقة مستدامة هي تنويع قاعدة التصدير في البلد. وتوفير هيكل صادرات أكثر تنوعا يفضي إلى استقرار أكبر في إيرادات العملات الأجنبية وإلى تقلب أقل على العموم في معدل النمو الاقتصادي، وهو ما يعود بالفائدة على نمو المداخيل والإنتاجية على المدى الطويل.

٤٣ - ويمكن أن يتخذ تنويع الصادرات أشكالا مختلفة. فالتنويع الأفقي يشمل توسيع نطاق مجموعة المنتجات في قطاع ما، في حين يترتب على التنويع العمودي تغير في حصص القطاعات من مجموع الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي التحول من السلع الأولية إلى منتجات تصديرية أكثر تطورا، إلى زيادة القيمة المضافة المحتفظ بها في البلدان المصدرة. ويؤدي أيضا إنتاج سلع ذات قيمة مضافة أعلى إلى ظهور فرص عمل أفضل من حيث الأجور مقارنة بتلك المتاحة عادة في إنتاج السلع الأساسية. وبالتالي، يُعد تنويع سلسلة الإمداد وترقيتها عنصرين مهمين للتحول الهيكلي الذي تحتاج إليه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية لتحقيق نمو وتنمية مستدامين على المدى الطويل.

٤٤ - ولا توجد استراتيجية واحدة تناسب الجميع لتنويع الصادرات وتحسين الجودة. فكل بلد نام معتمد على السلع الأساسية يواجه مجموعة فريدة من التحديات والضوابط التي ينبغي تخطيطها للشروع في عملية التحول الهيكلي. وتشمل السياسات التي يمكن أن تدعم التنويع عموما اتخاذ تدابير مواتية للاستثمار، وهو محرك أساسي لظهور منتجات وصناعات جديدة. وتشمل هذه التدابير تحقيق استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وتحسين مناخ الأعمال التجارية، بما في ذلك الوصول إلى التمويل وتعزيز رأس المال البشري والاستثمار في البنى التحتية. ووضع سياسات تدعم إقامة روابط إنتاجية بين قطاعات السلع الأساسية وغيرها من القطاعات يمكن أن يسهم أيضا في التنويع.

٤٥ - وتنفذ عدة مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة مشاريع تدعم التنويع الصناعي في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عددا من بلدان غرب أفريقيا في تعزيز بنيتها التحتية لضمان تحقيق الجودة والمواصفات القياسية بغية تعزيز الصادرات من غير السلع الأساسية. وكفالة الاستجابة لمعايير الجودة والسلامة التي تتطلبها أسواق المقصد الرئيسية مسألة تعالج معوقا من المعوقات المهمة بالنسبة لعدة منتجات محتملة التصدير من البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يمول البنك الدولي عدة مشاريع تهدف إلى تنويع صادرات ومصادر دخل البلدان النامية المعتمدة على

(٧) سيقدم تقرير مقبل عن السلع الأساسية والتنمية تعده الأونكتاد تحليلا مفصلا لقنوات الانتقال التي يؤثر من خلالها الاعتماد على السلع الأساسية على جوانب مختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

السلع الأساسية. فمثلا، يساعد مشروع في منغوليا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير المعدنية على ولوج أسواق التصدير. ويروم مشروع آخر بمؤله البنك الدولي تعزيز الأعمال التجارية الزراعية في زامبيا.

٤٦ - ونفذ الأونكتاد أيضا مشاريع تساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على تنويع اقتصاداتها وتحسين القيمة المضافة وتحويل قطاعات سلعها الأساسية إلى مصادر أساسية للنمو والتنمية المستدامة. وتشمل حاليا أنشطة التعاون التقني مشروعين لحساب الأمم المتحدة للتنمية: المشروع الأول مشروع يموله حساب الأمم المتحدة للتنمية في إطار الشريحة التاسعة، بعنوان "تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تقوية روابط الإنتاج المحلي من قطاع الموارد المعدنية"، يساعد البلدان على توفير الشروط الضرورية لتوليد روابط محلية مُعززة من قطاع المعادن إلى باقي قطاعات الاقتصاد، لكي يُسهل الاستثمار في القطاع إتاحة وظائف وفرص للمؤسسات المحلية؛ والمشروع الثاني، الذي يمول من الشريحة العاشرة لحساب الأمم المتحدة للتنمية، والمعنون: "تعزيز منتجات القطن الثانوية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي"، يساعد على بناء قدرات أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الخاصة بالقطن لتقييم حالة السوق وآفاق منتجات القطن الثانوية، وعلى تحسين قدرات صناعات السياسات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة وإعداد موجزات استثمارية تهدف إلى اجتذاب المستثمرين المحتملين في تلك الصناعات.

٤٧ - وفي المستقبل، سيتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في تحقيق تنويع مستدام ومنتج يستتبع على وجه الخصوص إحداث تحول هيكلي نحو قطاعات وأنشطة ذات إنتاجية أكبر وقيمة مضافة أعلى يمكنها أن تستمر في الأجل الطويل. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يستتبع ذلك التنويع أيضا مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية للتحول الهيكلي، بما في ذلك إسهامه في القضاء على الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تركز الاستراتيجيات الخاصة بالتنويع الصناعي على إدماج النساء اللواتي يواجهن تحديات جنسانية خاصة، بما في ذلك في ما يتعلق بالحصول على الأرض والائتمانات والمعايير الاجتماعية التي تحد من مشاركتهن في الاقتصاد.

## جيم - الاستنتاجات والتدابير المتعلقة بالسياسات

٤٨ - توقف بصورة أولية في مطلع ٢٠١٦ انخفاض أسعار السلع الأساسية الذي بدأ في عام ٢٠١١، وكانت أسعار السلع الأساسية آخذة في الانتعاش إلى غاية مطلع ٢٠١٧. ولكن أحدث الأرقام المتعلقة بالأسعار تثير الشكوك بشأن ما كان ارتفاع أسعار السلع الأساسية المشهود في ٢٠١٦ يشكل انعكاسا دائما في الاتجاه. فقد منحت الزيادات في الأسعار المسجلة في عام ٢٠١٦ بعض الغوث إلى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي تضررت بشدة من الركود الاقتصادي الذي تسبب فيه انخفاض الأسعار على مدى خمس سنوات. ولكن تقلب أسواق السلع الأساسية، التي مرت بفترات انتعاش وانكماش كبير في أسعار السلع الأساسية، وغياب القدرة على التنبؤ بأحوال تلك الأسواق خلال العقد الماضي، أظهر مرة أخرى المخاطر الأساسية المرتبطة بالاعتماد على السلع الأساسية. وبالتالي، يمكن النظر إلى السعي نحو تنويع الاقتصاد وسوق الصادرات باعتباره استراتيجية تنموية استشرافية يمكنها أن تساعد على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. فمن شأن التنويع أن يحقق اقتصادات أكثر قدرة على الصمود لا تعتمد فقط على إيرادات الصادرات من السلع الأساسية.

٤٩ - ولا يقتصر التنويع على كونه آلية ضمان يمكن من خلالها للاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية أن تحمي نفسها من تقلبات الأسواق العالمية، وإنما هو أيضا دافع للنمو الاقتصادي والتنمية. ويمكن لحكومات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن تدعم عملية التنويع من خلال سياسات تعزز بيئة مستقرة على صعيد الاقتصاد الكلي تكون مواتية للاستثمار وتكفل إرساء بنية تحتية عالية الجودة وتوفير المهارات المهنية التي يحتاجها القطاع الخاص لإنشاء مشاريع تجارية وصناعات جديدة. وفي هذا السياق، يمكن أن تساعد المنظمات الدولية البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنويع عن طريق دعم المشاريع المحلية والوطنية، وتعزيز الأدوات السياساتية الفعالة وتبادل الدروس المستفادة من الحالات الناجحة في مجال التحول الهيكلي. وينبغي أن يكون تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في صلب تلك العملية.